

02- النظرية الجغرافية في تفسير الظاهرة الاجرامية:

" ظهر أنصار هذه النظرية في أوائل القرن التاسع عشر، وكان أهم دعايتها العالم الفرنسي - "جيرى" Andre Michel Guerrey والعالم البلجيكي "كتيليه" Adolphe Quetelet والعالم الفرنسي " أنر يكو فيري" Enrico Ferri. ومفاد هذه النظرية أن للظواهر الجغرافية أثراً كبيراً على السلوك الإجرامي.¹

وقام "جيرى" مدير الشؤون الجنائية بوزارة العدل الفرنسية بدراسة الإحصاءات الجنائية التي قامت بنشرها فرنسا اعتباراً من "1826-1833" حيث توصل إلى الحقائق التالية:-

- ازدياد الجرائم ضد الأشخاص في المناطق الجنوبية من فرنسا في الفصول الحارة.

- ازدياد الجرائم ضد الأموال في المناطق الشمالية خلال الفصول الباردة.

وانتهى من دراسته إلى القول: إن ثمة علاقة بين الموقع الجغرافي ودرجة الحرارة من ناحية، ومعدلات الجريمة من ناحية أخرى. ثم وضع قانونه المعروف بـ " قانون الحرارة الإجرامي."

وبناءً على هاتين النتيجتين وضع "كتيليه" Quetelet الذي جاء بعده قانونين هما:-

الأول: قانون ميزانية الجريمة، الذي يفيد بثبات الإجمام من عام إلى آخر، موضحاً إياه بالقول: " فكما توجد ضرائب مالية في المجتمع، توجد كذلك ضريبة إجرامية يجب على المجتمع تحملها كل عام، ويمكن تحديدها كأى ضريبة، وتدرج في ميزانية الجريمة كافة أنواع الجرائم التي سترتكب كل عام على أساس أن الجرائم ترتكب كل عام بالعدد نفسه وبالعقوبات نفسها وبالنسبة نفسها تحت تأثير الوسط الاجتماعي نفسه والظروف التي يمر بها المجتمع.² الثاني : فهو نفس القانون الذي توصل إليه "جيرى" معماً إياه على قارة أوروبا قائلاً: "إن جرائم الأشخاص تغلب في الأقاليم الجنوبية لأوروبا حينما يكون الطقس حاراً، بينما تكثر جرائم الأموال في الأقاليم الشمالية لأوروبا حينما يكون الطقس بارداً وبفضل أتباع هذه النظرية الذين انتشروا في القارتين الأوروبية والأمريكية توسعت مجالات الدراسة، حتى جاء "فيرى" ليؤكد أن لبعض الظروف الطبيعية مثل طبيعة التربة والطبيعة الزراعية والمناخ واختلاف فصول السنة ودرجة الحرارة والحالة الجوية تأثيراً على تكوين السلوك الإجرامي.³

وكان الفيلسوف " مونتسكيو" Montesquieu " 1689-1755" أول من أشار إلى وجود علاقة بين العوامل الجغرافية والجريمة وظهر ذلك خلال بحوثه في علم الاجتماع القانوني والفقهاء القانوني، وقد بين في كتابه " روح القوانين" أن للمناخ وطبوغرافية الأرض، تأثيراً على الأفراد، وهي السبب في نشوء التمايز في الخصائص العقلية والميول بين الأفراد، وذكر أن جرائم العنف لاسيما الجرائم الجنسية تزيد نسبتها في المناطق الاستوائية والقريبة منها، بينما جرائم الإدمان على الكحول تزداد نسبتها في المناطق القريبة من القطبين. بل أنه يرى أن القوانين والعادات وكافة أشكال النظم هي عبارة عن نتاج للعوامل الجغرافية.⁴

إذن؛ حالة المناخ وموقع البلد وإستراتيجيته وطبيعة البيئة الجغرافية في كل مجتمع من المجتمعات لها تأثيرها على نمط من أنماط الجريمة، كما تدل على ذلك الدراسات والإحصاءات الجنائية على النحو الذي سنبينه بإيجاز:-
"5"

- ارتفاع درجة الحرارة في المناطق الحارة وفي المناطق الأخرى خلال فصل الصيف يزيد من حيوية الجسم وحدة طبعه، ما يجعله مرهف الحس، وأكثر قابلية للإثارة والتوتر والاندفاع، مع ضعف قدرته في السيطرة على تصرفاته، فيعجز عن الصمود أمام المثيرات، ويسهل اندفاعه إلى ارتكاب جرائم العنف، مثل القتل والتهديد والقتل، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة هذه الجرائم. في حين أن انخفاض درجة الحرارة في المناطق الباردة خلال فصل الصيف الشتاء، يؤدي إلى خمود حركة الجسم وهبوط درجة الانفعال العصبي ما يحول دون سرعة الهياج والاندفاع ويقلل من ارتكاب جرائم العنف، بينما تزداد جرائم الاعتداء على المال بازدياد احتياجات الفرد إلى الغذاء والكساء والمسكن ووسائل التدفئة.

- ارتفاع نسبة الرطوبة يضعف من حيوية الفرد ويؤدي إلى حالة من الخمول ما يؤثر على سرعة استجابته للمؤثرات الخارجية وبالتالي يؤدي التقليل من احتمالات اندفاعه للعدوان، بينما انخفاض نسبة الرطوبة يؤدي إلى زيادة حيوية الفرد وسرعة استجابته للمؤثرات الخارجية ما يزيد من احتمالات اندفاعه للعدوان فيقدم على ارتكاب الجرائم التي تنسم بالعنف.

- انخفاض الضغط الجوي يزيد من احتمالات ارتكاب الجرائم لأنه عادة ما يعقب هذا الانخفاض عواصف، والشعور بهبوب عاصفة يثير انفعالات الفرد وقد يقدم على ارتكاب الجرائم بفعل هذه الإثارة.

- شدة سرعة الرياح تدفع الإنسان للانزواء، وسكونها تدعوه للخمود وفي الحالتين يقل نشاطه بما فيه النشاط الإجرامي، في حين أن اعتدال الرياح يؤدي إلى ارتفاع الجرائم بوجه عام.

- في السهول المنبسطة ذات التربة الخصبة والمياه الوفيرة والخيرات الكثيرة، تتميز طباع السكان بوجه عام بالوداعة والمسالمة والقناعة، ويتضاءل عدد ذوي الميول الإجرامية، ومع ندرة استعمال القسوة في حالة ارتكابها، في حين تزداد الجرائم في الجبال مع اتصاف معظمها بالقسوة بسبب حدة طباع سكانها، من جراء ما يعانونه من قسوة الطبيعة التي تبدو في وعورة وعزلة المسالك والطرق، وقلة مصادر الخيرات.

تقدير النظرية:

لا يمكن إنكار أثر العوامل الجغرافية في السلوك الإنساني، لكن هذا لا يكفي وحده لتفسير الظاهرة الإجرامية، إذ لا يكون الفرد أسيراً للبيئة الطبيعية إلى الحد الذي تصبح هي المسؤولة وحدها عن تفسير أعقد مظاهر السلوك- الإجرامي- فمهما كان أثر المناخ على الفرد ومهما كانت أهمية البيئة الطبيعية في صقل نفسيات الجماعات والشعوب فإنه من المؤكد أن العامل الجغرافي لا تظهر آثاره إلا من خلال عوامل أخرى نفسية وجسمية واجتماعية، وهذا ما يدفعنا إلى عدم تقبل تلك الفكرة التي تفسر- السلوك الإجرامي المعقد بإرجاعه إلى العامل الجغرافي وحده متغافلين عوامل أخرى لا تقل عنه في الأهمية.